بحوث مستقبلية (١) ٢٠٠٠
ص ص (١٣٧-١٤٣)

تحديات الشركات الصناعية العربية في ظل نظام الإدارة البيئية ISO 14000
دراسة مستقبلية

الدكتور عيسى إبراهيم احمد(*)

الملخص

شهدت السنوات القليلة الماضية اهتماماً دولياً واضح المعالم بقضايا البيئة والمشكلات المرتبطة بها، وإذ أفرز ذلك الأهتمام عدداً غير محدد من المؤتمرات والندوات والحلقات النقاشية على المستوى الوطني والاقليمي والدولي. فانه في الوقت ذاته حفز العديد من المنظمات الدولية المهتمة بمواضيع ادارة النوعية والادارة البيئية باتجاه اعداد سلسلة من المعايير والمواصفات الخاصة بادارة وضمان النوعية والادارة البيئية.

ولعل من المفيد الاشارة الى ان المؤتمر الدولي حول البيئة والتنمية الذي عقد برعاية الأمم المتحدة في ريودي جانيرو عام ١٩٩٢ عكس وبشكل واضح المجهودات الدولية الساعية نحو بيئة انتاج نظيفة.

وتشير القراءات في هذا الصدد الى ان المنظمة الدولية للمواصفات ISO كانت المنظمة الدولية السباقة في هذا المجال، حيث عهدت الى احدى لجانها وهي اللجنة التقنية TC 207 مسؤولية تصميم سلسلة من المعايير الخاصة بادارة البيئة مقبولة عالمياً، وفعلاً بدأ العمل بالسلسلة القياسية الدولية ISO 14000 (نظم الإدارة البيئية) Environmental Management System في العام ١٩٩٣ واكتمل الاصدار النهائي لها مع نهاية عام ١٩٩٦.

والإدارة البيئية بشكل عام هي اسلوب منهجي لدمج الاعتبارات البيئية مع انشطة الإنتاج، يرافقه التزام المنظمة الصناعية باداء دور فاعل في تفحص عملياتها بشكل شامل مع البحث عن وسائل لزيادة فاعليتها ومنع انتاج العيوب في مرحلة مبكرة من مراحل الانتاج وايجاد فرص لتحويل منتجاتها الثانوية غير المطلوبة الى مواد يمكن اعادة استخدامها او بيعها وبما يقدم ضمانات للزبائن والمساهمين فيها تعزز الثقة بها وبمنتجاتها.

(*) مدرس- قسم الادارة الصناعية- كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة الموصل.

قبل للنشر في ١٩٩٩/٩/١٤

وعلى المستوى العالمي فان العديد من الشركات حصلت على شهادة باحدى مواصفات هذه السلسلة مثلتها شركات بريطانية ويابانية وشركات اخرى من استراليا وكندا والولايات المتحدة وتنفرد تايلاند بمجموعة اولية لعشر شركات تستعد لتحضيرات الحصول على الشهادة، عموما تحاول هذه الدراسة التطرق الى ماهية السلسلة القياسية الدولية ISO 14000 والصادرة عن منظمة المواصفات الدولية ISO وما هي مكوناتها ومبررات اقامتها فضلا عن تحليل للأمكانات المتاحة امام الشركات الصناعية العربية، وخلصت الدراسة إلى عدد من المؤشرات الإجرائية المطلوب التصدي لها من قبل الأطراف ذات العلاقة.

تمهيد

تحتل مواضيع البيئة ومشكلاتها اهمية بارزة في العديد من البلدان بغض النظر عن مستوى تقدمها الصناعي، وما المؤتمرات والندوات العالمية ومحاولات تأسيس المراكز البحثية والتحسسية والجيوغرافية بجهود وطنية واقليمية ودولية، إلا دليل قاطع على الاهتمام المتزايد بالإرتقاء بالبيئة وما يتعلق بها من قضايا الى مستوى القرار، ومع عدم ادراج الكلفة العالية لأعادة تأهيل البيئة في حسابات الناتج القومي والمحلي تزداد مخاطر المظاهر الكارثية التي افرزها الاستغلال غير المتزن للبيئة وعدم التعايش السليم معها والهيمنة على الموارد الطبيعية أمثال احترارية الأرض والتغير المناخي واضمحلال طبقة الأوزون، تلك المظاهر التي نالت اهتماما دوليا واضحا.

فقد مثل المؤتمر الدولي حول البيئة والتنمية برعاية الامم المتحدة UN في ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢ انعطافا مهما في الأهتمام الدولي بالبيئة، واشارة انطلاق للعديد من المجهودات الحثيثة نحو اقامة معايير دولية ملزمة التطبيق، عالمية المستوى، حتمية التوافق.

وتشير القراءات في هذا الصدد الى ان المنظمة الدولية للمواصفات International Standards Organization والمعروفة اختصارا بـ (ISO) ومقرها جنيف في سويسرا، كانت المنظمة الدولية السباقة في هذا المجال، اذ عهدت الى احدى لجانها وهي اللجنة التقنية (TC 207) مسؤولية تصميم سلسلة من المعايير والمواصفات الخاصة بادارة البيئة مقبولة عالميا، وفعلا فقد ابتدأ العمل بالسلسلة القياسية الدولية ISO

14000 (نظم الإدارة البيئية) Environmental Management Systems في العام ١٩٩٣ واكتمل الاصدار النهائي لها مع نهاية عام ١٩٩٦.

تتجسد اهمية الدراسة في معالجة عدد من التساؤلات عبرت في مضامينها عن مشكلة بحثية وكالآتي:

١- ما هي سلسلة المواصفات القياسية الدولية ISO 14000 ؟ وما هي مبرراتها ؟

٢- ما هي مكونات السلسلة ISO 14000 ؟ وما هي المواصفة الأبرز فيها ؟

٣- هل تستطيع شركاتنا الصناعية العربية ان تكون صديقة للبيئة ؟ ولماذا الأهتمام بالسلسلة عربياً ؟ وما هو المطلوب من الأطراف ذات العلاقة ؟

عليه يتأشر هدف الدراسة الحالية في محاولتها محاورة ابعاد مفاهيم الادارة البيئية، مع مناقشة الواقع العربي فيما يرتبط بالإدارة البيئية وموقف الشركات الصناعية العربية منها، والتي ستفقد خياراتها امام التعامل مع السلسلة ISO 14000 ، ولن يبقى لها الا عد العدة والأسراع في اتخاذ الترتيبات المناسبة لتحقيق متطلباتها.

واقتضى ذلك اعتماد اسلوب وصفي يعتمد على التحليل اساساً، سواء في عرض الأطر النظرية للدراسة، او دراسة آفاق مستقبل الانشطة الإقتصادية العربية على وفق ثلاثة محاور هي:

١- ماهية السلسلة ISO 14000 ومبرراتها.

٢- مكونات السلسلة ISO 14000 والمواصفة الأبرز فيها.

٣- الامكانات المتاحة امام الشركات الصناعية العربية.

اولا: ماهية السلسلة ISO 14000 ومبرراتها

هي سلسلة مواصفات قياسية دولية خاصة بنظم الادارة البيئية Environmental Management Systems(EMS) تتكون من عدد من المواصفات تتمحور حول كل واحدة منها مجموعة من البنود والمتطلبات ذات الطابع الفني والاداري، الغاية منها تشجيع وتنمية ادارة بيئية اكثر كفاءة وفاعلية في المنظمات المختلفة باتجاه تطوير البيئة وتقديم وسائل مفيدة وعملية تمتاز بـ(Sierra, 1996:16) .

١- فاعلية الكلف.

٢- الأساس المنظومي.

٣- المرونة.

٤- تعكس تطبيقات منظمية متاحة لجمع معلومات بيئية وتفسيرها وإيصالها.

وهي بذلك تعبر عن التزام الشركة الصناعية بأداء دور فاعل في تفحص عملياتها بشكل شامل مع دمجها مع الاعتبارات البيئية، والبحث عن وسائل لزيادة فاعلية العمليات، وإقامة الدراسات الكفيلة بالحد من إنتاج النفايات في مرحلة مبكرة من مراحل الإنتاج والبحث عن فرصة لتحويل منتجاتها الثانوية غير المطلوبة إلى مواد يمكن إعادة استخدامها، وبما يقدم للزبائن والمساهمين فيها والجهات ذات العلاقة بالقضايا البيئية ضمانات تعزز الثقة بها وبمنتجاتها.

كما تمثل فرصة لنقل التقنية في شركات ومنظمات الدول النامية او الدول ذات الاقتصاديات المتحولة، وهي تعد مصدرا مهما للأدلة الخاصة بتقديم وتبني نظام ادارة بيئية يعتمد على افضل التطبيقات العالمية، لذلك فان هذه السلسلة توازي سلسلة المواصفات الدولية ISO 9000 التي تمثل اداة لنقل التقنية الخاصة بافضل التطبيقات المتاحة لادارة النوعية.

عليه، "فان النتيجة النهائية التي تسعى نحوها هذه السلسلة هي تطوير الأداء البيئي Environmental Performance". (والتر دول: ١٩٩٦: ٣)

ويجري التاكيد عالميا على هذه السلسلة كونها تمثل مصدرا مرشدا نحو تبني نظام كفوء وفاعل لادارة البيئة قائم على مجموعة متطلبات متسلسلة ملزمة التطبيق والتوافق ترتبط مع بعضها البعض بصورة متكاملة بغية تحقيق الهدف الأساسي للسلسلة، ويقوم الطرف الثالث المحايد (هيئة مستقلة للتقييم ومنح الشهادة) بتقييم الشركة الساعية للحصول على شهادة بالسلسلة ISO 14000 او احدى مواصفاتها.

ثانيا: مكونات السلسلة ISO 14000 والمواصفة الابرز فيها

تضم سلسلة المواصفات القياسية الدولية ISO 14000 مواصفة قياسية الزامية هي نظم الأدارة البيئية ISO 14000 مع عدد من المواصفات القياسية الارشادية المكتملة التوثيق وكالآتي:(حمزة، ١٩٩٨: ٢٥-٢٦)

١- المواصفة ISO 14001 : نظم الادارة البيئية- المواصفات مع أدلة الإستخدام.
٢- المواصفة ISO 14004 : نظم الادارة البيئية- ادلة عامة عن مبادئ نظم التقنية الساندة لأدارة البيئة.
٣- المواصفة ISO 14010 : ادلة للتدقيق والمراجعة البيئية - مبادئ عامة للمراجعة (الموضوعية، الإستقلالية، كفاءة المراجع، التطبيق المنهجي لإجراءات التقييم، أعتماد النتائج).
٤- المواصفة ISO 14011 : ادلة التدقيق والمراجعة البيئية- اجراءات التدقيق الجزء الأول : تدقيق نظم الإدارة البيئية (الأهداف، الوظائف والمسؤوليات، النطاق، وثائق العمل، جمع البيانات، مراجعة النتائج، اعداد التقارير).
٥- المواصفة ISO 14012 : ادلة التدقيق والمراجعة البيئية: معايير الكفاءة للمدققين في مجال البيئة Environmental Auditors (المؤهلات التعليمية والمهنية والتدريب النظامي أو من خلال العمل، كفاءة وصفات ومهارات المراجع).

والسلسلة تضم الوثائق الجوهرية التي توجه مديري الشركات ومرؤوسيهم نحو اقامة وادامة وتدقيق واجراء تحسينات مستمرة لنظام الأدارة البيئية في الشركة وما زال العمل جاريا من قبل اللجنة TC 207 للتحضير للمواصفات التالية (التي تعد قيد التصميم والتحضير) وهي (Sierra 1996:16) .

١- المواصفة ISO 14020: العلامات Labels، التصريحات البيئية Declarations: وهي مبادئ أساسية لكل العلامات البيئية.
٢- المواصفة ISO 14021 : العلامات (التصريحات) البيئية : التصريح (البيان) الذاتي Self declaration، الشكاوى البيئية (المصطلحات والتعريفات).
٣- المواصفة ISO 14022 : العلامات والتصريحات البيئية - نماذج.
٤- المواصفة ISO 14023: العلامات والتصريحات البيئية - طرائق التحقق والأختبار.
٥- المواصفة ISO 14024 : العلامات و التصريحات البيئية- البرامج المهنية- مبادئ توحيد اجراءات الشهادة والتطبيقات ذات المعايير المتعددة (برامج النوع الأول Type 1 programe) .
٦- المواصفة ISO 14031 : ادوات تقييم الأداء البيئي والتدقيق البيئي Environmental Performance Evaluation.

٧- المواصفة ISO 14040:ادوات تقييم دورة الحياة البيئية Envi. Life cycle Evaluation. (مبادئ وصيغ توجيهية).

٨- المواصفة ISO 14041 : ادوات تقييم دورة الحياة البيئية : الهدف والتعريف، المجال وتقييم الخزين.

٩- المواصفة ISO 14042 : ادوات تقييم دورة الحياة البيئية : تقييم الأثر Impact Evaluation.

١٠- المواصفة ISO 14043 : ادوات تقييم دورة الحياة البيئية : تفسير دورة الحياة (Interpretation).

١١- المواصفة ISO 14050 : المصطلحات والتعريفات : الدليل (٦٤) قضايا بيئية لمواصفات المنتج.

ومن الجدير بالذكر ان لجنة TC 207 وجدت شريكا مهما هو لجنة ISO لشؤون الدول النامية DEVCO ، هدفها المساعدة في تحسين البنى الارتكازية لاغراض مقاييس ادارة البيئة وباتجاهين الأول هو اعداد دليل للأدارة البيئية والثاني يرتبط ببرنامج للحلقات الدراسية لبناء القدرات في هذه الدول لاستخدام السلسلة ISO 14000 ودعمها.

وهناك سلسلة اخرى من المواصفات مطروحة في برنامج عمل اللجنة TC 207 ترتبط بدليل الادارة البيئية للشركات صغيرة ومتوسطة الحجم يتوقع ان ينتهي العمل منها بين العامين ١٩٩٧-٢٠٠٠ .(Jim: 1997 :6)

وتعد المواصفة ISO 14001 (نظم الأدارة البيئية- المواصفات مع أدلة الأستخدام) المواصفة الأبرز في السلسلة ، وهي تضم متطلبات نظام الأدارة البيئية المحكم، وهي ملائمة لأية منظمة سواء كانت شركة عامة أم خاصة، منشأة أم مؤسسة ، معهد، أم وحدة تشغيلية داخل منظمة صناعية وهي تهدف الى :(Gold sack, 1997: 14)

١- تنفيذ، ادامة، تحسين نظام الادارة البيئية.

٢- ضمان توافقه مع سياسة البيئة المقررة.

٣- اشعار الآخرين بذلك التوافق سواء من خلال طرف ثالث محايد (تسجيل ومنح الشهادة) او توضيح شخصي للتطابق مع المواصفة.

وبذلك تلبي هذه المواصفة حاجات اطراف عديدة ذات علاقة، فضلا عن حاجات المجتمع بشكل عام لحماية البيئة، ولأشباع هذه الحاجات يتوجب الأهتداء الى خمس متطلبات مفتاحية كما هو مثبت في المواصفة ISO 14001 وهي :(Sierra:1996:18)

١- السياسة البيئية.

٢- التخطيط : ويضم : القضايا (المحاور) البيئية، المتطلبات القانونية والمتطلبات الأخرى، الأهداف والغايات ، برنامج (برامج) الأدارة البيئية.

٣- التنفيذ والتشغيل: ويضم: الهيكلية والمسؤوليات ، التدريب ، الوعي، المهارات، الأتصالات، توثيق نظام الأدارة البيئية ، مراقبة الوثائق ، المراقبة التشغيلية (العملياتية)، توقعات الطوارئ وردود الفعل.

٤- التفحص واجراءات التصحيح: وتضم: الكشف والقياسات ، عدم التطابق واجراءات التصحيح والمنع، السجلات، تدقيق نظام الأدارة البيئية.

٥- المراجعة الأدارية.

وكل واحد من هذه المتطلبات مشروح باستفاضة داخل المواصفة ISO 14001 وبما يعطي تفاصيل لما هو المطلوب فعله، وكمثال على ذلك نأخذ احد المتطلبات وهو الأهداف والغايات (Objectives & Targets)

اذ تشرح المواصفة ISO 14001 هذا البند بالآتي :(فياض : ١٩٩٦: ١٦)

أ- يجب على المنظمة اقامة وادامة اهداف وغايات بيئية موثقة تحت عنوان كل نشاط او عند مستوى واحد او اكثر من المستويات الادارية في المنظمة.

ب- عند اقامة ومراجعة اهدافها ، يجب على المنظمة الأخذ بنظر الأعتبار الأعتبارات القانونية والمتطلبات الأخرى مثل القضايا البيئية المهمة بالنسبة اليها ، او الخيارات التقنية المتاحة لها، فضلا عن متطلبات الأعمال والتشغيل والمتطلبات المالية، مع عدم اغفال وجهات نظر الجهات ذات العلاقة.

جـ- الأهداف والغايات يجب ان تتوافق مع السياسة البيئية بضمنها الألتزام نحو الحد من التلوث البيئي باتجاه القضاء على مصادره.

اما المواصفة الأخرى ضمن السلسلة ISO 14000 هي المواصفة الدليل (المواصفة الأرشادية) ISO 14004 (نظم الأدارة البيئية، ادلة عامة عن مبادئ نظم التقنية

الساندة لادارة البيئة) وهي تقدم النصح في مديات تطوير وتنفيذ نظم ومبادئ الأدارة البيئية وارتباطاتها مع نظم الادارة الأخرى، وهذه المواصفة غنية بالأفكار والمبادئ والأقتراحات والأقسام المساعدة التطبيقية، التي تشمل نماذج عملية لما تحتاجه الشركة عند التقديم للحصول على شهادة باحدى مواصفات السلسلة، وكمثال على البند (معايير داخلية للأداء) فان هناك مجالات ومواقع يمكن للمنظمة ان تقيم معايير اداء داخلية فيها مثل:(والتر دول:١٩٩٦: ٤) .

- نظم الإدارة - مسؤولية العاملين - التعيينات - إدارة الملكية - المجهزين - العقود- الاتصالات البيئية - العلاقات القانونية - ردود الفعل تجاه الظروف والحوادث البيئية- الوعي والتدريب البيئي- التحسينات والمقاييس البيئية- تدنية مخاطر العمليات- الحد من التلوث وتعويض بدائل الموارد- المشاريع الرأسمالية- تغيير العمليات- إدارة المواد الخطرة- إدارة التلف- إدارة المياه- إدارة نوعية التهوية- إدارة الطاقة والنقل.

عموما تم تطوير هاتين المواصفتين ISO 14001، ISO 14004 من خلال المشاركة الواسعة للجهات ذات العلاقة بضمنهم ممثلو الدول النامية ، ممثلو الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، ممثلي الصناعات والحكومة والزبائن والتجار، مجاميع حماية البيئة، فضلا عن العلماء والهيئات التقنية والخبراء القانونيين، وهو ما يفسر طول الفترة الخاصة بانجاز هذه السلسلة (٣ سنوات).

وكمثال عن الشركات التي سعت للحصول على شهادة باحدى مواصفات السلسلة ISO 14000 تقدم (Goldsack) تجربة مجموعة Microelectronics التابعة لشركة Lucent Technology والتي تنتج دوائر قطع كهربائية واليكترونية فضلا عن المكثفات والمتسعات ومعدات التشغيل الكهربائية واجزاء نظم الطاقة لصناعات الأتصالات السلكية.

ان زبائن هذه الشركة من كبريات الشركات العالمية امثال Siemens وMotorola وEricsson ، والشركة لها مواقع عمل في ست دول هي امريكا، سنغافورا، بريطانيا، اسبانيا، المكسيك، وتايلاند.

استغرقت الشركة ثمانية عشر شهرا للحصول على شهادة ISO 14001 وهي تستخدم وبشكل مستمر نظم لإدارة النوعية Quality Management System (QMS) حاصلة على شهادة ISO 9000 لكنها قررت الاعتماد على نظام منفرد يقدم مدخلا عاما

ودوليا لادارة البيئة اطلق عليه ME EMS ، وقد منحتها الشهادة شركة Scott Houthuysen العالمية.

ونظام ME EMS المعتمد لدى الشركة يعد اداة نوعية للمعاونة في نشر الرؤيا الخاصة بالشركة نحو البيئة من خلال التكامل التام مع البيئة واعتبارات السلامة ودمجها مع عمليات صنع قرارات الأعمال بما يحقق قيمة لكل من الزبون والشركة والمجتمع ، مع انجاز تنوع كبير من حاجات الأعمال وتحقيق بعض المنافع مثل:

١- تحقيق التكامل بين عمليات صنع القرارات المرتبطة بالبيئة وعمليات تخطيط الأعمال السنوية (تخطيط واغناء الأهداف والغايات البيئية وعدها عمليات تخطيط اعمال عادية).

٢- ضمان ان اية قضية بيئية مؤثرة في اكثر من منتج او موقع تعالج في اطار فريق البيئة التنفيذي.

٣- لتحسين العلاقة مع المجتمع والقوانين ، تم تشكيل مجموعة النصح البيئية / المحلية بما يحقق هدف الأتصالات العكسية (التغذية الراجعة للنظام).

وقد تطلب تنفيذ هذا النظام الخطوات الآتية:

١. تطوير مجموعة العمل والسياسات البيئية الموقعية مع ضمان التوافق بينهما.
٢. تعريف بالقضايا البيئية مع صياغة معايير لتأشير القضايا المهمة منها.
٣. صياغة الأهداف والغايات البيئية.
٤. توثيق برامج الإدارة البيئية لتنفيذ تلك الأهداف والغايات.
٥. تحسين تعريف الادوار والمسؤوليات البيئية.
٦. هيكلة النظام اداريا ، مع صياغة اجراءات اتصال داخلية وخارجية.
٧. اقامة متطلبات تدقيق سنوية للنظام.
٨. وضع عمليات مراجعة رسمية مع الأدارة العليا لمناقشة الأداء البيئي.

ثالثا: الامكانات المتاحة امام الشركات الصناعية العربية

تؤشر المصادر المرجعية ان العديد من الشركات على المستوى العالمي قد حصلت على شهادة باحدى مواصفات السلسلة ISO 14000 ، فهناك شركات صناعية من هنا وهناك في بريطانيا، اليابان ، كندا، استراليا، الولايات المتحدة، وتنفرد تايلاند بمجموعة استطلاع لعشر شركات تستعد لتحضيرات الحصول على شهادة بالمواصفة ISO 14001 وفق اسلوب فريق العمل متعدد الأختصاص "Multi Displains Work Team" او "Interdepartmental".(حمزة : ١٩٩٨: ٢٦) (والتر دول:١٩٩٦: ١٦).

والتساؤلات التي تثار في هذا الصدد:

١- لماذا يجب ان تهتم الشركات الصناعية العربية بالسلسلة ISO 14000؟

٢- وما هو المطلوب عمله من الأطراف ذات العلاقة لكي تستطيع شركاتنا العربية الحصول على شهادة بأحدى مواصفات السلسلة ISO 14000 وبالتالي تكون صديقة للبيئة؟

وقبل الاجابة عن هذه التساؤلات يثار تساؤل آخر هو:

- هل تعتمد شركاتنا نظام لادارة النوعية موثق ومصادق عليه ؟ أي هل حصلت تلك الشركات على شهادة باحدى مواصفات السلسلة ISO 9000 (نظم ادارة النوعية) ؟ والحقيقة ان اقامة نظم الأدارة النوعية في شركاتنا الصناعية العربية على ان تكون هذه النظم موثقة ومصادقا عليها يجعل من مهمة حصولها على شهادة ISO 14000 مهمة سهلة للغاية لماذا؟

لأن هذا النظام (نظام ادارة النوعية) سيغدو قاعدة انطلاق لتطوير نظام الادارة البيئية EMS ، اذ ان الكثير من المبادئ والعناصر الأدارية التي قامت عليها السلسلة ISO 9000 (نظم ادارة النوعية) هي نفسها قد تم التاكيد عليها من قبل واضعي السلسلة ISO 14000 والخاصة بالبيئة ، ومن هذه المبادئ نذكر:(Wilson: 1997: 47)

١. صياغة السياسات النوعية.
٢. توفير الموارد والتدريب.
٣. مراقبة العمليات التشغيلية.

٤. توثيق النظام.
٥. اقامة اجراءات مراقبة الوثائق.
٦. الأحتفاظ بالسجلات وادامتها.
٧. وضع نقاط رقابة للتعاقد الثانوي.
٨. اقا ـة تدقيق داخلي.
٩. اقامة مراجعات ادارية.
١٠. تعيين ممثل اداري.
١١. التخطيط.
١٢. صياغة اجراءات منع وتصحيح.
١٣. فحص وتقييم دوري لنقاط المراقبة التشغيلية الأساسية.
١٤. التطابق مع القوانين – المواصفات والمتطلبات الأخرى.
١٥. المعايرة.

الا ان السلسلة ISO 14000 تمتاز بالوضوح الأكبر فيما يرتبط بالبنود والفقـرات الآتية: (Enger : 1997: 2)

١–وضع الأهداف والغايات المتفق عليها
٢– الأستعداد للمواقف الطارئة
٣– الأعلان عن السياسة البيئية
٤– الأخذ بنظر الأعتبار وجهات نظر كل الأطراف ذات العلاقة
٥– الأتصال
٦– التأهيل
٧– الأقتصاديات.

ان واقع[*] الحال يشير الى ان اغلب شركاتنا العربية لم تتمكن من تبني مفهوم لنظام متكامل لادارة النوعية مصادق عليه وموثق، والمقصود مختوم بشهادة نوعية عالمية مثل شهادة ISO 9000 (نظم ادارة وضمان النوعية) .

وبالتالي فهي لاتستطيع ان تحقق التكامل بين ادارة النوعية وادارة البيئة في اطار السلسلة ISO 14000 وهو ما يؤشر حالة أنعدام الدعم لأقتصاد البيئة العربية وتراجع معدلات النمو في الصناعة الوطنية وصعوبات سفر المنتوج العربي خارج الحدود.

ان اغلب الأنشطة الأقتصادية العربية مازالت لاتلتزم الا بالحد الأدنى من المتطلبات البيئية والألتزامات القانونية المرتبطة بها، والأغلبية الأخرى ما زالت تجاهد في محاولاتها لتجنب تطبيق الألتزامات البيئية بدلا من الأيفاء بها.

وبالمقابل بدأت مجموعة من الدول الغربية إدخال[**] البيئة ضمن اعتبار قياداتها العليا ومراكز صنع القرار فيها ، فهي ادركت ان المستقبل سيكون لتلك الصناعات النظيفة الخضراء بسبب:

---

[*] تشير الاحصائيات الحديثة (١٩٩٧) الى أن عدد الدول العربية الحاصلة على شهادة ISO هي ٨٣ دولة فقط موزعة كالآتي: (الامارات ٣٥، السعودية ٣٠، مصر ٩، المغرب ٢، عمان ٢، تونس ٢، البحرين١. أنظر في ذلك:

- قدار، طاهر رجب "المدخل الى ادارة الجودة الشاملة والآيزو ٩٠٠٠"، مطبعة جامعة دمشق، دمشق، سورية، ١٩٩٧، ص٤٣.

[**] بدأت مصر تطلب ومنذ ١٩٩٥ الحصول على موافقة جهاز شؤون البيئة قبل اختيار موقع المصنع وبدلاً من الحصول على هذه الموافقة قبل بداية تشغيله، كما بدأت دول عربية أخرى ومنها السعودية وسوريا والأردن تطلب من الصناعات اعداد تقييم بيئي للمرافق الجديدة وبنفس الاتجاه تعهدت وزارة الحكم المحلي والشؤون الداخلية في دولة البحرين والامارات بمساعدة المؤسسات الصناعية الصغيرة في التخلص من مخلفاتها الخطرة من خلال منشآت مصرح بها.

أنظر في ذلك:

- حمزة، أحمد "الادارة البيئية في الصناعة العربية- التجربة والتحديات" المؤتمر الثامن للتنمية الصناعية في الدول العربية، دمشق، ٢٢-١٩٩٨/٦/٢٥، ص٣.

١- التحولات التي طرأت على الأنماط الأستهلاكية للمجتمع العربي فهو يعتبر المنتج و/او الخدمة ذا نوعية جيدة عند تطابق مواصفات النوعية مع المواصفات البيئية بحيث تنتج وتستهلك دون احداث أي ضرر للبيئة.

٢- ان توافق الشركات الصناعية العربية مع مواصفات الادارة البيئية يعد مفتاحا مهما لزيادة الحصة السوقية العالمية لانه يعد جوازا لسفر المنتوج الى الأسواق الدولية اولا ومؤشرا ايجابيا للدخول الى المناقصات الدولية ثانيا.

٣- ان استمرار الشركات الصناعية العربية وبقاءها محكوم بعدد من العوامل يتقدمها عمل الأستغلال والمعايشة المتوازنة مع البيئة ومواردها الطبيعية.

فكل ما يؤذي الطبيعة والبيئة ومواردها هو بالضرورة مؤذ للأقتصاد الوطني العربي، عليه يقتضي واقع الحال معاملة النمو الأقتصادي والأقتصاد البيئي معاملة واحدة وبما يحقق معادلة الأقتصاد الجيد في البيئة الجيدة والبيئة الجيدة المحكومة باقتصاد يعتني بها، وهي مسائل بالغة الأهمية اذ لايمكن لاي مشروع تنموي ان ينهض في ظل بيئة متدهورة وهو ما يعد سببا للأهتمام العربي الواسع النطاق المفروض الحدوث بسلسلة المواصفات الدولية القياسية ISO 1400 ، فتجاهل الموضوع يعني:

١- مواجهة الشركات الصناعية العربية ارتفاعا واضحا في كلف الأنتاج متمثلة بـ:

١-١ كلف سوء الأداء البيئي والأجراءات المفروضة على الحكومات والشركات.

١-٢ فقدان الحصة السوقية بسبب عزوف الزبائن عن منتجات الشركة ذات الأداء البيئي المتدهور من جهة ،وانخفاض المستوى النوعي لمنتجاتها وخدماتها من جهة ثانية، فضلا عن انعدام صورتها لدى الزبائن والجهات ذات العلاقة من جهة ثالثة.

٢- الضغوطات التي تمارسها المنظمات المهتمة بشؤون البيئة والقوى الجماهيرية للحد من التلوث الذي يلزم الشركات المختلفة لمعالجة الأضرار البيئية التي احدثتها.

٣- احتمالات المستقبل المخيفة التي تؤشر بداية نضوب الموارد الطبيعية ومؤشرات القضاء على الباقي منها بسبب الآثار البيئية السلبية وما تسببه من قلق بارز لدى العديد من ادارات الشركات الصناعية العربية.

اذا ما هو المطلوب في شركاتنا الصناعية العربية ومن الجهات ذات العلاقة.

اولا: بالنسبة الى الجهات المسؤولة عن اقرار خطط التنمية :

١- ادراك حقيقة مهمة هي ان هدف النمو الصناعي ليس كافيا ومبررا وحيدا لتحقيق التنمية الأقتصادية في الوطن العربي ، فالأختيار المسبق للمواقع الصناعية يجب ان يكون جزءا من السياسة الأنمائية التي تسعى لجعل التنمية الصناعية موجهة مع اسناد هذا الخيار الى معايير بيئية وبالتالي تنتفي الحاجة الى اجراء تحليل اضافي لأختيار الموقع.

٢- تركيز خطط التنمية حول التقنيات غير المولدة للنفايات والتي يتحقق عندها الحد الأقصى من تدابير الحد من التلوث الصناعي ومعالجة المخلفات بصورة علمية في اطار مجموعة جهود تبدأ بالزام الدول المصدرة لنفايات الأنتاج(المعمل والآلات والمعدات) بمعايير دولية تفصح عن ذلك.

٣- اعادة الهيكلة الصناعية من خلال تبني ودعم القرارات التي تحقق الانتقال العلمي والمدروس بالصناعات التي تتطلب الكثير من المعالجة والسيطرة والتنظيف الى اخرى وقائية تقلل من انتاج النفايات وتدوم فترة اطول مع امكانية تدويرها بعد انتهاء صلاحيتها لاستخدامها في دورة انتاج جديدة (تخطيط دورة حياة البضائع) وهي في الوقت نفسه ذات تأثير بيئوي تحت السيطرة.

٤- ايجاد ادارة بيئية فعالة قائمة على العلم ومشاركة الأطراف ذات العلاقة في تصميم وصياغة القرار وتنفيذه مع ضرورة ايجاد قاعدة رصينة للالتزام وطني لتحقيق التنمية الأقتصادية والأجتماعية التي تأخذ الأعتبارات البيئية ضمن قواعدها.

ثانيا : بالنسبة الى الجهات ذات العلاقة بالأدارة البيئية وادارة النوعية.

١- تأهيل اجهزة التقييس والسيطرة النوعية في الدول العربية للحصول على تفويض بمنح الشهادة باحدى مواصفات السلسلة ISO 14000 وقبلها السلسلة ISO 9000.

٢- اصدار المواصفات والمقاييس الخاصة بنوعية الهواء ومصادر الضجيج ومحطات التنقية ومكبات النفايات للحد من تلوث الهواء والمياه.

ثالثا : بالنسبة الى الشركات الصناعية.

١- ضمان ان كل القضايا البيئية قد تم تحديدها مع صياغة واضحة لمواصفات رقابة فاعلة لمنع وتقليل التأثيرات البيئية السلبية المحتملة.

٢- تعريف العاملين في الشركات الصناعية وقبل ذلك شحذ همم ودعم الأدارات العليا فيها نحو طرائق اداء الأنشطة المؤثرة في البيئة مع جعل هذه المسألة (المسألة الأولى) في تفكير هؤلاء.

٣- يجب ان تقدم الشركة دليلا بارزا على التحسينات البيئية التي ساهمت فيها بشكل مباشر او غير مباشر.

رابعا : بالنسبة الى الجهات الأخرى.

١- الحيلولة دون تشتت المسؤولية القضائية على قضايا البيئة مع تخويل الجهة القائمة بذلك جميع الصلاحيات والسلطات التي تمكنها من التخلي عن الأجراءات العلاجية باتجاه اجراءات وقائية فاعلة.

٢- التأكيد على توسيع دور المؤسسات الأعلامية سواء الحكومية منها وغير الحكومية في عمليات بناء الوعي البيئي مؤسسيا وجماهيرا وعلى الأصعدة والمجالات كافة.

٣- التعاون والتنسيق بين الوزارات والدوائر ذات الأختصاص في التعرف على انواع الملوثات الصناعية ومصادرها من اجل السيطرة عليها ، مع نوعية الصناعيين للاعتماد على المعالجات العلمية والفنية الخاصة بالتلوث الصناعي.

ومن الجدير بالذكر ان نجاح الأجراءات سابقة الذكر لايتم الا في اطار:

١- التنسيق المباشر بين الصناعة والجهات الحكومية على ان لاتعامل الأولى على اساس انها غريم وخصم بل شريك حيوي وفعال.

٢- التنسيق بين الإدارة البيئية وإدارة النوعية على مستوى الشركة والأجهزة ذات الاهتمام المشترك.

وبذلك تتوفر فرصة كبيرة للشركات الصناعية العربية لاختراق الزمن وتحقيق السبق من خلال العمل على تحقيق واقامة نظامين الأول لادارة النوعية والثاني لإدارة البيئة، مادام التوافق مع المواصفات سيبقى الهاجز الوحيد للعديد من الشركات الصناعية العربية لوصفه عاملا تنافسيا مهما وحيويا عندما تفكر بالبيع خارج حدود بلدانها (في الأسواق الدولية).

المصادر

- حمزة أحمد "الأدارة البيئية في الصناعة العربية التجربة والتحديات" المؤتمر الثامن للتنمية الصناعية في الدول العربية ، دمشق، ٢٢-٢٥/٦/١٩٩٨.
- خولة فياض "معايير الأدارة البيئية" رسالة البيئة ، السنةالخامسة ، العدد ١٨، ايلول ١٩٩٦ .
- دول والتر "الأدارة البيئية تحقق التنمية المستدامة" رسالة البيئة ، السنة الخامسة، العدد ١٨،ايلول ١٩٩٦.
- طاهر رجب قدار "المدخل الى ادارة الجودة الشاملة والأيزو ٩٠٠٠" مطبعة جامعة دمشق، دمشق، سورية، ١٩٩٧.
- Barbara Goldsack, "Going global with ISO 14001" Review, Decomber, 1997.
- Dixon Jim, "Environment : ISO / TC 207 Spreads the News" ISO Bulletin, Oct. 1997.
- F.H. Enger, "ISO 9000 & ISO 14000 , Compatiblity Challenges & Hurdles" , ISO Bulletin, August, 1997.
- Robert Wilson, "Integrating ISO 14000 & ISO 9000 into one system" Pollution Engineering, June, 1997.
- Sierra, Enrique "The new ISO 14000 Series : What Exporters Should Know " International Trade Forum, 3,1996.